

الإرهاب الجديد في ليبيا.

New Terrorism in Lybya.



أحمد الحمزة

مخبر تحليل السياسات الشرق أوسطية، م و ع س ، الجزائر elhamza.ahmed@enssp.dz

رقية العاقل

المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية، الجزائر، email@mail.com

تاريخ الإرسال: 2019/10/20 تاريخ القبول: 2019/11/06 تاريخ النشر: 2020/01/01

ملخص:

تستهدف هذه الدراسة توضيح أهم تحولات الظاهرة الإرهابية في ظل ما تشهده الساحة الدولية من مستجدات وتحول تكنولوجي هائل الذي أدى إلى تحول الإرهاب من الشكل التقليدي إلى أشكال جديدة متنوعة، حيث شمل هذا التحول الطابع الهيكلي للظاهرة، الذي افرز وسائل وأدوات جديدة رافقت التحول في مفهوم الأمن. ففي ظل ما تشهده الساحة العربية من تحول في هيكل الأنظمة السياسية، الذي أفرزته ثورات ما يسمى الربيع العربي، التي نتج عنها تردي كبير للأوضاع الأمنية التي أفرزت بيئة ملائمة لتنامي مختلف التهديدات الأمنية خاصة منها ظاهرة الإرهاب التي شهدت تحول في طرق تنظيمها وتشكيلاتها، وهو واقع الحال الذي تشهده ليبيا التي أصبحت بؤرة ملائمة لانتشار وتنامي هذه الظاهرة التي أدت إلى انفلات أمني غير مسبوق أدت إلى انهيار شبه كامل للدولة ومؤسساتها المدنية والأمنية ، وهو ما سيتم توضيحه من خلال عناصر هذه الدراسة.

الكلمات المفتاحية: الظاهرة الإرهابية الجديدة؛ الأشكال؛ الوسائل المستخدمة؛ الأمن في ليبيا؛ طرق المواجهة.

Abstract:

This study aims to clarify the transformations of the terrorist phenomenon, from its traditional form to various new forms. This transformation concerns the structural nature, which produced new means and tools that accompanied the transformation in the concept of security. revolutions led to mutation in the Arab area of political systems, that is called Arab Spring, which led to deterioration of the security, especially the phenomenon of terrorism, which has many ways of organization and formations, that's what is happening in Libya, which has become a point for the spread and growth of this phenomenon, which led to the insecurity and to the almost complete collapse of the state and its civil and security institutions, that will be clarified through the elements of this study.

Keywords: New terrorist phenomenon; forms; means used; security in Libya; methods of confrontation.

* المؤلف المرسل: أحمد الحمزة، elhamza.ahmed@enssp.dz

مقدمة

تعتبر الظاهرة الإرهابية من أبرز أشكال التهديد المستمر على أمن واستقرار الدول حيث أن الظاهرة الإرهابية تنامت، وتنوعت وتعددت جرائمها وأساليبها، وانتشرت في كافة أنحاء المعمورة، مخلفة آثاراً وانعكاسات على مختلف الأصعدة. وقد أصبح الإرهاب أكبر تحدي للحكومات الساعية إلى الاستقرار الأمني الوطني والإقليمي والدولي على حدٍ سواء، فهو عقبة رئيسية أمام تنمية وتطور الشعوب، لذا فقد أدركت الدول والمنظمات الدولية مدى ما يشكله الإرهاب من خطر واضح على جميع الأصعدة، ولعل ما أفرزته مرحلة ما بعد الحرب الباردة من معطيات جديدة نتيجة للمتغيرات التي أصبح يقوم عليها النظام الدولي الجديد من تغيير في المفاهيم والمركبات إلى الممارسة في الميدان والمعاملات هذا ما جعل بعض المفاهيم والنظريات السابقة تواكب فترة ما بعد الحرب الباردة.

إذ بات من الضروري إعادة النظر في المرجعيات الفكرية للمقاربات الأمنية طبقاً للرهانات والتحديات الجديدة الصاعدة التي برزت عقب نهاية الحرب الباردة وكانت نتيجة منطقية لإعادة التنظيم والترتيب للنظام الدولي، والعلاقات الدولية بعد التفكك، وعُدّت بذلك كمعطيات وتداعيات رئيسية تحظى بكل الاهتمام في صياغة المفاهيم الجديدة للأمن، وسياقاً مرجعياً للدراسات الأمنية لتستجيب لهذه التحديات والرهانات، بتصميم المقاربات الكفيلة بإحاطتها بالفهم والتفسير.

فالحالة الليبية، ونتيجة للوضع الذي آلت إليه، خاصة بعد سقوط نظام معمر القذافي أين تعددت التحديات والتهديدات الأمنية التي باتت تؤرق المجتمع الدولي، حيث أصبحت ليبيا دولة ضعيفة ومهارة كون السلطة لم تعد المالكة الوحيدة للقوة كما أنها لم تعد قادرة على السيطرة التامة على ربوع الوطن، هذا كله كان بسبب البيئة العنيفة التي تعيشها هذه الدولة والتي أصبحت تحمل في طياتها عدة تهديدات لعل من أبرزها الظاهرة الإرهابية الجديدة.

إشكالية الدراسة

تحاول هذه الدراسة الإجابة على سؤال رئيسي مهم يتضمن محاولة التعرف على تأثير الانتشار الجديد للجماعات الإرهابية، واختلاف أساليبها في ظل التحول من الحالة التقليدية إلى ما يفرزه الواقع الحالي للظاهرة، وعليه يمكن طرح الإشكالات الرئيسية التالي: ما مدى تأثير الظاهرة الإرهابية الجديدة على أمن واستقرار ليبيا؟

وللإجابة على هذا التساؤل المركزي، وجب تقسيم موضوع الدراسة وفقاً لما يلي:

- 1- الإطار المفاهيمي والنظري للظاهرة الإرهابية الجديدة؛
- 2- أشكال الإرهاب الجديد في ليبيا؛
- 3- آليات مواجهة الظاهرة الإرهابية الجديدة في ليبيا؛

1- الإطار المفاهيمي والنظري للظاهرة الإرهابية الجديدة

يشكل تحديد مفهوم الإرهاب عائقا كبيرا أمام الباحثين. فتعريف هذا المصطلح أصبح مشكلة كبيرة نظرا للصعوبة التي تحيط به والتي ترجع إلى العديد من الأسباب لعل أغلبها يرجع إلى طبيعة العمل الإرهابي في حد ذاته، واختلاف نظرة الدول لهذه الظاهرة، فما يراه البعض إرهابا، يراه البعض الآخر عملا مشروعاً، ويقصد بهذا الأخير أعمال المقاومة مثلا. فما يزال تعريف الإرهاب حتى يومنا لم تتضح معالمه ولم يشهد اتفاقا جامعا يرصد حقيقة هذه الظاهرة،

أ- مفهوم الإرهاب

أ-1- المعنى اللغوي للإرهاب

لم تذكر المعاجم العربية القديمة كلمة إرهاب. ولكنها عرفت الفعل (رهب - يرهب، رهبة ورهبا، أي خاف، ورهبة ورهبا أي خافه). والرهبة هي الخوف والفرع، (أرهب). (الخياط 1998، ص. 1237).

وهو مصدر من (أرهب) يعني الأخذ بالسيف والتهديد، والإرهابي هو من يلجأ إلى العنف لإقامة سلطته. والحكم الإرهابي نوع من الحكم يقوم على الإرهاب والعنف، تعتمد إليه حكومات وجماعات ثورية لتحقيق أهداف سياسية فالإرهاب إذن هو استخدام العنف - غير القانوني - أو التهديد به لتحقيق أهداف سياسية سواء من الحكومة أو الأفراد أو الجماعات الثورية والمعارضة. (الباشا 1992، ص. 67).

أ-2- المعنى الاصطلاحي لمفهوم الإرهاب

يمكن أخذ هذا المفهوم وفقا لمعيارين كما يلي:

أ-2-1- المعيار المادي

اهتم الفقهاء ضمن هذا المعيار المادي في تعريفهم للإرهاب بالوسائل المستخدمة في العملية الإرهابية. وبالرعب والفرع كمحصلة ونتيجة له، دون النظر إلى الهدف الكامن وراءه، ومن خصائص الإرهاب المميزة أن يخيف وأن يربع أيا كان الهدف النهائي منه، والذي قد يتمثل في الرغبة في تغيير وضع سياسي معين، أو جذب الانتباه إلى قضية ما، ولا شك أن الوسيلة الفعالة التي تتبع لتحقيق هذا الغرض هي إثارة الرعب، وهي العامل المميز للإرهاب ولا بد أن يتضمنها تعريفه. ومن أنصار هذا الفريق نجد:

الفقيه ليمكن «LEMKIN» الذي يعرف الإرهاب على أنه: " تخويف الناس بمساهمة أعمال العنف" (حلي 1988، ص. 24).

ويعرفه الفقيه "جيفانوفيتش" "Givanovitch" على أنه: " أعمال من طبيعتها أن تُثير لدى شخص ما الإحساس بالتهديد مما ينتج عنه الإحساس بالخوف من خطر بأي صورة" (حلي 1988، ص. 25).

أما بالنسبة للمفهوم المادي الضيق فإن الإرهاب يعني: "الأعمال الإجرامية التي يكون هدفها الأساسي نشر الخوف والرعب - كعنصر معنوي - وذلك باستخدام وسائل من شأنها خلق حالة من الخطر العام- كعنصر مادي-" (بوادي 2004، ص. 54).

أ-2-2- المعيار الموضوعي

يعرفه الفقيه الإيطالي "فيجينة" "Vigina" على أنه: "استخدام العنف كأداة لتحقيق أهداف سياسية" (مطر 2005، ص. 39).

ويعرفه أيضا الفقيه "إريك دافيد" "Eric David" بأنه: "هو كل عمل من أعمال العنف المسلح يرتكب من أجل هدف سياسي أو اجتماعي أو مذهبي أو ديني بالانتهاك لقواعد القانون الدولي الإنساني التي يُحظر استخدام الوسائل الوحشية والبربرية، أو مهاجمة الضحايا الأبرياء، أو مهاجمة أهداف معينة دون أية ضرورة عسكرية" (حمودة 2006، ص. 45).

أما على صعيد الفقه العربي هناك عدة تعريفات للإرهاب اعتمدت على المعيار الموضوعي نذكر منها تعريف الأستاذ أحمد جلال عز الدين "الذي يرى أن الإرهاب هو: "عنف منظم ومتصل بقصد حالة من التهديد العام الموجه لدولة أو لجماعة سياسية، والذي ترتكبه جماعة منظمة بقصد تحقيق أهداف سياسية" (واصل 2003، ص. 78).

يرى أنصار هذا المعيار أن كل تعريف للإرهاب، يجب أن يتسم بالنظرة الموضوعية والاهتمام والتركيز على الغاية والهدف الذي يسعى إليه مرتكبو الأعمال الإرهابية، ويقرر أنصار هذا المعيار أن ما يميز العمل الإرهابي من خصائص أنه ذو آثار غير تمييزية، إذ أنه قد يقع على أهداف غير منتقاة، فقد يقع على ضحايا وجدوا بالصدفة على متن طائرة، أو في مبنى أو في منشأة وقعت عليها عملية إرهابية، فالإرهاب وفقاً لهذا الاتجاه لا يهيمه تحديد أشخاص ضحاياه بقدر ما تهيمه النتائج والآثار التي تحدثها أفعالها. وكل هذا يظهر من استقراء التعاريف التي أوردها الفقهاء والتي تصب في هذا المصوب.

ب- تحول الظاهرة الإرهابية من النمط التقليدي إلى الشكل الجديد

أعقب نهاية الحرب الباردة ظهور العديد من التهديدات اللاتماثلية التي تحول فيها نوع وحجم التهديد، هذا التحول الذي رافق أيضا الظاهرة الإرهابية التي استفادت كثيرا من ظاهرة العولمة. واستغلت التقدم التكنولوجي الهائل لتنمو وتتحوّل بدورها بشكل سريع، ويمكن عرض أهم أشكال تحولها وفقا لما يلي:

ب-1- أشكال تحول الظاهرة الإرهابية

اتخذ تحول الظاهرة الإرهابية عدة أشكال يمكن ذكر أهمها وفقا لما يلي: (إدريس 2018، ص. 70).

ب-1-1- التحول في الهيكلة

أصبحت تتسم الجماعات الإرهابية الجديدة بغلبة النمط العابر للجنسيات، حيث تضم أفراد من مختلف الجنسيات لا تجمعها قضايا قومية، وإنما قضايا إيديولوجية مشتركة، كما تنتقل من مكان لآخر، حيث يصعب متابعتها أو استهدافها.

ب-1-2- التحول من حيث الأهداف

فالإرهاب الجديد يركز على إيقاع أكبر قدر من الخسائر مادية وإنسانية وليس مجرد لفت الانتباه إلى المطالب السياسية والعقائدية.

ب-1-3- التحول من حيث الوسائل

تشكل الوسائل الالكترونية أهم تحول في الوسائل التي بات يستخدمها الإرهابيون فعالنا اليوم أصبح بحق قرية كونية صغيرة، يتجه إلى أن تكون أحداث واحدة بمعنى أن حدثا واحدا يشغل العالم بأسره. وعلى هذا الأساس نفترض تداخلا كبيرا بين المتغيرات والظروف المسببة للإرهاب على الصعيد العالمي والقومي خصوصا وأننا نعيش في الآونة الأخيرة عصرا صار الإعلام فيه من ضروريات الحياة نتيجة التطورات الإعلامية الكبيرة التي لا تستثني أي فرد داخل المجتمع كبارا وصغارا، وشبابا ذكورا وإناثا، وفرضت أنماطا جديدة من السلوكيات على الأفراد لم تكن معهودة من قبل. وهو الأمر الذي عقد الحياة ونوع العلاقات بين الأفراد والمؤسسات الاجتماعية. ونظرا لدخول الإعلام كشريك أساسي كبير في التنشئة الاجتماعية وفي تكوين الرأي العام من جهة واستحواد وسائل الإعلام في الوقت الحاضر على اهتماماتنا وانتباهنا، ومحاصرتها لنا في كل مكان نذهب إليه، وفي جميع الأوقات، فإننا معرضين للخطر ما نشاهده أو نسمعه أو نقرأه يوميا من الرسائل. (ليلة 2007، ص. 42).

ويمكن استخلاص أهم أدوار الوسائل الالكترونية التي ساعدت في بروز وتطور التنظيمات الإرهابية

فيما يلي:

- إعطاء الشرعية السياسية للتنظيمات الإرهابية.. مثل تنظيم القاعدة باعتبارها واحدة من القلائل الذين يقفون في مواجهة إسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية.
- إثارة الخوف والإرهاب.
- يعمل الإعلام إلى حد كبير في الاستمرار والبقاء على مدى قدرتها على أن تجد شركاء محليين، الأمر الذي يعتمد على ما تقدمه من تدريب وخبرة عسكرية، ومساعدات مالية، فضلا عن الدور الذي يلعبه الإعلام في هذا الصدد.
- تعتبر الإنترنت إحدى أدوات القوة الناعمة من خلال الدبلوماسية العامة التي تهدف إلى كسب قلوب وعقول الشعوب، فهناك نوعين من التهديدات التي يصنعها الإرهاب عبر الانترنت:
- إرهاب الإنترنت وهو يهدف إلى إلحاق الضرر بالأفراد، وبالممتلكات عبر نشر الفيروسات، والتلاعب بالمعلومات عبر الإنترنت.
- استخدام الإنترنت كوسيط للاتصال، على غرار مواقع التواصل الاجتماعي وغيرها...

وقد اتبعت التنظيمات الإرهابية عدة استراتيجيات إعلامية منها: (الأخرس 2008، ص. 85).

- التأثير في الرأي العام، ونشر أفكارها حول عملياتها، واستقطاب أتباع جدد عبر العالم.
- استخدام الشبكة العنكبوتية للتعبئة والتجنيد بحيث يجلبون عامة الناس، ذوا المستويات التعليمية المحدودة بشعارات عاطفية وحماسية من أجل إيجاد أنصار وبالتالي الحفاظ على البقاء والاستمرارية.
- ونشر السموم في عقول الشباب، واستغلال وضعهم الاجتماعي والثقافي والعاطفي، لأن الشباب يعتبرون المواقع الإلكترونية ملاذا ومساحة خارجة عن السيطرة، وعن الرقابة سواء الأبوية أو غيرها، وهو الأمر الذي يسهل وصول الإرهابيين إلى أوساط الشباب واستمالتهم لافتقارهم للخبرة وجعلهم بالحقائق.

ج- أنماط الإرهاب الجديد

تعددت أنماط الإرهاب وفقا للمعطيات الجديدة وفقا لما يلي:

ج-1- الإرهاب الناعم

منذ فترة تنهت العديد من التنظيمات والجماعات الإرهابية إلى أهمية الساحة الافتراضية والقوة الناعمة في تشكيل وبناء الوعي الجماهيري من جهة، وكذلك إلى أهمية التقنية والتكنولوجيا والإعلام الإلكتروني في ترجيح كفة الصراع وموازين القوة في حروب المستقبل (الفطيسي، 2019).

هو نشاط يستهدف إفساد أي معتقد أو سلوك باستخدام الوسائل والأساليب المعنوية، التي تخل بأمن وأمان الوطن وهو نوع من أنواع الأيدولوجيا التي تؤمن بعدم احترام الرأي الآخر وتسلبه حقه في حرية التعبير، والعقيدة، وهو يحجر على العقول والحريات، ويحرم عليها التعبير بذاتها بحجة أن هذا مخالف لثقافة أو لمذهب أو عقيدة أو رأي ما. (الأنصاري 2019، ص. 77).

ج-2- الإرهاب البيولوجي:

يعرف الإرهاب البيولوجي على أنه الاستخدام المتعمد لبعض الكائنات الحية الدقيقة والتي تعرف اختصاراً باسم الميكروبات وكذلك إفرازها السامة بهدف إحداث المرض أو القتل الجماعي للإنسان، أو ما يمتلكه من ثروة نباتية أو حيوانية، أو تلويث لمصادر المياه أو الغذاء أو تدمير للبيئة الطبيعية التي يحى فيها والتي قد يشملها التدمير لعدة سنوات (محمد علي 2002، ص. 07).

ج-3- الإرهاب البيئي:

هو تدمير البيئة أو التهديد بتدميرها من خلال زرع الخوف في عدد أكبر من الناس، والتهديد البيئي هو تعطيل البيئة أو تدميرها وقت السلم والحرب بما يتنافى القوانين الدولية والوطنية (Schwartz, Daniel (1998), p. 483).

ج-4- الإرهاب السياسي

فعل إجرامي يتجه به الفاعل إلى تغليب رأيه السياسي وفرض سيطرته بالرعب على المجتمع أو الدولة من أجل المحافظة على تغيير أو تدمير روابط اجتماعية من النظام العام وهذا الفاعل قد يكون الدولة أو منظمات صورية أو أفراد. (حريز 1996، ص. 27).

ج-5- الإرهاب الاقتصادي

تلك الأعمال التخريبية ومحاولات التدمير التي تستهدف تعطيل برامج ومشاريع التنمية الاقتصادية وتدمير البنى التحتية في الدول والمجتمعات الإنسانية بهدف إبقاء تلك الدول والمجتمعات متخلفة في إدارة شؤونها الاقتصادية كي لا تتمكن من الانعتاق والتحرر وتحقيق الاستقلال الاقتصادي الذي يؤدي إلى التحرر والانعتاق الاجتماعي والاستقلال السياسي الفعلي. (نجيب عبد الله 2007، ص. 24).

2- أشكال الإرهاب الجديد في ليبيا

تعاني ليبيا من حالة انهيار شبه كامل للدولة ومؤسساتها المدنية والأمنية، فضلا عن عامل الحدود البرية الواسعة، مما ساهم في ظهور عدة منظمات اختصت في الاتجار بالبشر وتسهيل عمليات الهجرة غير الشرعية خاصة نحو الضفة الشمالية، وهو ما أكدته مختلف تقارير المنظمة الدولية للهجرة التابعة للأمم

المتحدة حول النزوح والهجرة غير الشرعية في ليبيا حسب مصفوفة تتبع النزوح (DTM). (مصفوفة تتبع النزوح DTM: 09/10/2019) ويمكن وصف حالات الهجرة غير الشرعية في ليبيا

أ- مظاهر الإرهاب الاقتصادي والبيئي في ليبيا

يوصف الوضع الاقتصادي الذي تمر به ليبيا بالكارثي منذ 2011، نتيجة سيطرة المجرمين وللصوص على الدولة، ويمكن تلخيص المسببات الرئيسية إلى تأزم الوضع فيما يلي: (إبراهيم 2015)

- ✓ ألحق النزاع في ليبيا دمارا بالبنى التحتية والمنشآت المدنية والعسكرية والإنتاجية كما توقفت مشاريع التنمية.
- ✓ النهب المنظم للثورة النفطية وعدم انعكاس عائدات النفط الليبي ما بعد سقوط النظام على مستوى عيش النظام.
- ✓ إهدار المال العام عن طريق تجاوزات مالية خطيرة وسياسات نقدية غير مسؤولة منها قيام عصابات المافيا الدولية بمحاولة الوصول إلى الأموال الليبية المجمدة تحت ذريعة تتبع الأموال المهربة والمسروقة من أتباع النظام السابق.
- ✓ اختفاء الكثير من المبالغ المالية الضخمة من المصارف وشركات التأمين، وعلى الرغم من توالي الدفعات التي أفرجت عنها مختلف المؤسسات والمنظمات الأوروبية والأمريكية بعد تجميدها، فقد فقدت آثار هذه الأموال وأصبحت تتعرض للتهرب نحو الخارج بمجرد وصولها إلى ليبيا.
- ✓ انهيار المنظومة المصرفية.
- ✓ اضطراب خطوط التصدير والاستيراد وإجبار التجار والموردين على دفع رسوم إضافية واستحواد الميليشيات على بضائعهم بموانئ مصراتة وطرابلس وبنغازي الخمس، بالإضافة إلى سوء إدارة الاستثمارات الليبية في الخارج وخصوصا في أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية.

ب- الإرهاب الناعم وتمدد الظاهرة في ليبيا

استفاد الإرهابيون من تركة النظام الليبي السابق من خلال الاستيلاء على النظم التقنية من خلال اقتحام مقرات المخابرات العامة والاستخبارات العسكرية وأيضاً جهاز الأمن الداخلي حيث كان النظام السابق الليبي لديه أجهزة تجسس الالكترونية وتتبع متطورة تم شرائها من شركة فرنسية معروفة وانتقلت التقنية الفنية الكاملة الى يد المتطرفين بعد ثورة 17 فبراير في ليبيا سنة 2011 في وسط الفوضى.

سعى الإرهابيون في حربهم إلى نقل معركة حديثة باستعمال كل لغات حروب الجيل الرابع والى استغلال طرق مختلفة من أجل كسب المعركة، ومن أساليبهم الرصد والمراسلات وتجنيد المقاتلين وجمع الأموال وبث الدعاية والتخطيط فضلاً عن طرق أخرى من نشر البيانات والاستيلاء على مساحات واسعة من مواقع التواصل الاجتماعي غير أن الملاحظ من خلال دراسة قائمة أن الليبيين يعلمون بنسبة 98 % علي الفيس بوك و2 % فقط علي التويتر مما جعل من توجه تنظيم داعش أثناء تواجده الفعلي في مناطق معروفة مثل سرت ودرنة قبل خروجهم منها والى بنغازي قبل تمكن الجيش الليبي منها الي بلورة دعاية جهادية الالكترونية مهمة من حيث الإعداد والتنسيق والتنفيذ المرئي ووضع تنظيم عالي للصورة ولقاطع الفيديو بطريقة عالية الجودة ملحقة بالأنشيد الجهادية المعروفة مثل صليل الصوارم والقصائد الشعرية التحفيزية.

إن نقطة الضعف لدى الحكومة الليبية المؤقتة في التكنولوجيا وكل الحكومات اللاحقة بعد ثورة فبراير هي عدم اهتمامها بإعادة بناء النظام التقني من جديد والمساهمة في مكافحة جرائم الانترنت والظواهر الإرهابية الالكترونية رغم أن لديها وزارة متخصصة في الاتصالات والمعلوماتية ووزارة داخلية بها فرق متخصصة حيث تم كبتها ومطاردة البعض وتصفية الآخر من قبل المتطرفين المحسوبين باسم كتبية أنصار الشريعة القاعدة الليبية في بنغازي وطرابلس وعدم قدرة الحكومة الليبية الحالية سواء المؤقتة أو حتي المجلس الرئاسي الليبي العمل حتي علي قيام حرب مواجهة أمنية تقنية علي الانترنت بسبب وجود الكنترول للشبكة في مدينة مصراته من سنة 2013 وفي قبضة المتطرفين التي يعرف عنها أنها مركز دعم التنظيمات الجهادية المتطرفة في ليبيا (أرحيم، 2016).

ج- حالة الانقسام في ليبيا وظهور الإرهاب السياسي

ساهمت السياسة الانتقالية في ليبيا منذ أكتوبر 2011 في طرح أزمة سياسية ممتدة تطورت لحالة انقسام مؤسسي واندلاع صراع مسلح بين مختلف التيارات المشكلة للمشهد السياسي في ليبيا، فالوضع الأمني أصبح يشكل التحدي الأكبر الذي يواجه الحكومة الليبية، فبوجود سلاح منفلت وعدم تشكيل جيش وطني موحد قادر على ضبط البلاد، بقي الأمن على المحك ومفتوحاً على كل الاحتمالات.

فقد عاشت ليبيا أوضاعاً أمنية قاسية منذ نجاح ثورتها أدت إلى انفلات أمني وانتشار للسلاح وتعدد للكتائب المسلحة التي تعمل وفقاً لأجندات متباينة، كل ذلك في ظل عدم وجود توافق سياسي يشكل دعامة للبلاد في وجه العنف والأطراف المتشددة. يضاف إلى كل ما سبق تركة ثقيلة خلفها نظام القذافي، فهناك عوامل كثيرة تضافرت لتجعل المشهد الأمني الليبي مشهداً ملتبساً، تعاضمت مراحلها حتى وصلت ذروتها بخطف رئيس الوزراء علي زيدان الذي تحدث كثيراً عن جهود لم شمل الليبيين. (يازي، 2013).

وقد جرت محاولات عدة في الفترة الأخيرة للسيطرة على الوضع الأمني، آخرها كان قرار بحل جميع التشكيلات المسلحة الشرعية وغير الشرعية وحصر السلاح بيد الجيش الوطني والشرط، إلا أن موقف قادة الكتائب جاء مغايراً، فمنهم من رأى أن خروجهم من المشهد سيحدث فارغاً أمنياً كبيراً، فقوات درع ليبيا - لواء الجنوب وثوار الجفرة التي تقع في وسط ليبيا وكتيبة درع الصحراء وحتى القائد العسكري في المنطقة الغربية، كلهم دافعوا عن التشكيلات المسلحة.

وقد شكّل تقدّم خليفة حفتر باتجاه طرابلس في الرابع من نيسان/أبريل انعطافة محورية لم يتنبّه العاملون في الشأن الدبلوماسي في العالم لأهميتها. فقد أغلقت هذه الخطوة الباب على الاتفاق السياسي الليبي وعلى محاولات تعديله، بما في ذلك سلسلة المفاوضات بين حفتر وفايز السراج رئيس حكومة الوفاق الوطني، واتفاق أبو ظبي المشؤوم، الذي أسفرت عنه تلك المفاوضات. يتبلور مشهدٌ جديد في ليبيا، بما يُرغم صنّاع السياسات على العودة إلى خانة الصفر والبدء من جديد بحثاً عن حل. (المجريسي 2019).

ولم تعد المؤسسات السياسية المبنية عن الاتفاق السياسي الليبي (مجلس النواب وحكومة الوفاق الوطني) وإطار سياسي لتقاسم السلطة المنصوص عليه في الاتفاق، قادرة على احتواء الوقائع السياسية والعسكرية الليبية أو تجسيدها. من وجهة نظر حفتر، لقد بات الاتفاق السياسي الليبي عاجزاً عن تأمين تقدّمه الشخصي، ولذلك وضع مختلف رهاناته في سلة اجتياحه لطرابلس. إذا تكللت جهوده هذه بالنجاح، فلن تعود هناك حاجة إلى العملية السياسية. وإذا مُنيت بالفشل، فسوف يواجه هواجس أكثر إلحاحاً، لاسيما محاولة

الحفاظ على لحة تحالفه تحت قيادته. وتشعر حكومة الوفاق الوطني، من جهتها، بأنها تعرضت لخيانة شديدة من المجتمع الدولي الذي ركز على ممارسة ضغوط على الفصائل الليبية الغربية لدفعها نحو الانخراط في المسار الدبلوماسي، في حين تغاضى عن التصعيد العسكري الذي لجأ إليه حفتر متأملاً بأن يساهم استرضاه في تشجيعه على التفاوض. (المجربسي 2019).

ومع بقاء تجاهل الجانبان الدعوات لوقف إطلاق النار. وأحد الأسباب هو أن الدبلوماسيين يُقدّمون طرماً يرفضه الجميع، ويتمثل في تجميد النزاع بما يؤدي إلى إعادة إطلاق العملية السياسية نفسها التي أدت إلى اندلاع الحرب في المقام الأول. والسبب أيضاً هو أنهم يتوجهون إلى الأشخاص الخطأ. ففي هذه المرحلة، لا يمكن التكلم باستعلاء مع حفتر. السبيل الوحيد للحد من نزعته القتالية هو إقناع القاهرة وأبو ظبي والرياض – الجهات الأساسية التي تزوده بالسلح والتمويل والمساعدات الإستراتيجية مثل الهجمات الجوية – بالتوقف عن دعم عملياته. وقد تبين أيضاً أنه ليس للسراج أي تأثير تقريباً داخل المعسكر المعارض. فقد أثار هجوم حفتر ما يمكن اعتباره على الأرجح التعبئة الأوسع للقوات في ليبيا منذ العام 2011، إذ رصت مجموعة واسعة من الميليشيات المدنية والعصابات وغيرها من القوات في غرب ليبيا صفوفها في الجهات الأمامية لمواجهة حفتر. وقد أدت هذه التطورات إلى الحد من سيطرة السراج الضعيفة أصلاً، وليس أكيداً أنه سيتمكن من التأثير في التعبئة التي حصلت، فكم بالأحرى وقفها. بدلاً من ذلك، تتركز السلطة على مستوى حكومة الوفاق الوطني، بصورة متزايدة، في يدي وزير الداخلية فتحي باشاغا الذي يتولى أيضاً وزارة الدفاع منذ 14 نيسان/أبريل. هذا وينبغي أن يعكس اتفاق وقف إطلاق النار توافقاً بين القادة المختلفين الذين يتولون زمام الدفاع عن العاصمة. (المجربسي 2019).

3- آليات مواجهة الظاهرة الإرهابية الجديدة في ليبيا

أيقنت الدول في السنوات الأخيرة حتمية التعاون الدولي الأمني وضرورته للحد من الظاهرة الإرهابية الجديدة العابرة للحدود، ولم تعد الدولة قادرة بمفردها على مواجهة هذه الظاهرة باتخاذ تدابير وطنية نظراً للبعد عبر الوطني الذي تعرفه، كما أن التعاون يوفر إمكانية التعرف على أفضل الأساليب لمكافحة مثل هذه الظاهرة وتبادل المعلومات وطلب المساعدة بشأنها في نطاق واسع، لأن هذه الجرائم تتطلب تعاوناً وثيقاً متعدد الأطراف بين جميع الدول، ويمكن تناول مختلف آليات مواجهة ظاهرة الإرهاب المتنامي في ليبيا وفقاً لما يلي:

أ- الاستقرار السياسي المحلي كآلية لمواجهة تنامي الظاهرة الإرهابية في ليبيا:

في ظل تفاعلات الأزمة الليبية علينا أن نضع في الاعتبار أن الشعب الليبي يعاني من تردي الأوضاع الاقتصادية، ويحتاج لإيجاد حل ليبي-ليبي، وأيضاً التأكيد على أهمية مساندة مختلف الجهود الإقليمية والدولية وكذا الأمم المتحدة، (الكشكي 2019).

يشكل تبني أي إستراتيجية وطنية لمحاربة الإرهاب، وبناء الدولة الوطنية، أي دولة كل المواطنين الليبيين، أن يُعَلَبَ الليبيون منطق الحوار الوطني فيما بينهم، فلا سبيل لنجاح الحوار الوطني بين الليبيين، ما لم تكن للقبائل، بمختلف تموقعاتها ومواقفها، مع المرحلة السابقة أو ضدها، موافقة على ذلك. فقد سعت القبائل، في مختلف المناطق الليبية، إلى حماية نفسها وأفرادها عبر جمع كميات كبيرة من الأسلحة، بما في ذلك المدرعات والدبابات والمدافع، قصد تأمين توازن الرعب مع الجهات والقبائل الأخرى. ولهذا، فالقبائل اليوم

عنصر مهم في السنوات الثلاث الأخيرة، وهي التي تتحكّم جزئياً في الميليشيات، وهي القادرة على إقناعها بالاندماج والتخلي عن هذه الكميات الهائلة من السلاح وإيجاد الحوار الوطني.

وعلى من يريد للحوار السياسي أن ينجح، وأن يجمع الليبيين إلى طاولة المفاوضات، أن يأخذ في الحسبان المعطى القبلي، وأن يدمجه في أي برمجة مستقبلية شريطة تجاوز الاختلاف والصراعات السياسية والجهوية. ولهذا، على الليبيين أن يغلبوا منطق الحوار في ما بينهم، وأن تساعد دول الجوار، أي تونس والجزائر ومصر، في إنجاح هذا الحوار. فقد كان المجتمع الليبي دائماً، وعلى امتداد قرون طويلة لا يحلّ مشكلاته الداخلية، إلا إذا ما تدخل المعطى الخارجي أي دول الجوار.

وسط كل هذه التحديات والمخاطر فإن حالة الجراك مع الأزمة سواء من عواصم الجوار أو من الأطراف الدولية تقول إن كل الطرق تؤدي إلى ليبيا بشرط الالتزام بسياسة النفس الطويل. (الكشكي 2019).

ب- الجهود الإقليمية والدولية لمواجهة الظاهرة الإرهابية الجديدة في ليبيا

تضافرت مختلف الجهود لإيجاد مخرج للأزمة الليبية ككل وما خلفته من تهديدات أمنية على مختلف الأصعدة خاصة في ما تعلق بمواجهة ظاهرة الإرهاب في ليبيا التي أصبحت حتمية سواء للتوازنات الإقليمية أو الدولية.

فقد باتت المخاوف تنتاب المنظومة الأممية والإقليمية من أدوار تضطلع بها جماعات متطرفة وأخرى متمردة في المتاجرة بمئات الأطنان من ترسانة الأسلحة الليبية، وتهريبها عبر الحدود، ويلقي هذا التهديد بظلاله على دول الجوار الليبي، التي تأثرت في العمق بالأزمة الليبية. وفي العام 2013 نجحت صحيفة "صنداى تايمز" في تسريب تقرير صادر عن الاستخبارات البريطانية يؤكد أن بوكو حرام استطاعت تأمين طريقها لتهريب السلاح من ليبيا إلى نيجيريا عبر تشاد، وأنه من بين السلاح المهرب مدافع مضادة للطائرات وقذائف هاون. وصواريخ أرض-جو، وقد أصبحت مضامين ذلك التقرير حقيقة صارخة اليوم، كما مكّن السلاح الليبي تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي (AQMI)، وحركات التمرد الطارقية كحركة تحرير واستقلال إقليم أزواد (MNL) من السيطرة على شمال مالي، وإدخال المنطقة في حرب أهلية أعقبتها دخول القوات الفرنسية والإفريقية إلى مالي بحجة طرد "الإرهابيين". وتتعاظم مصائب السلاح الليبي الذي يقف أيضاً وراء حادثة عين أميناس في الجنوب الشرقي الجزائري. لقد ثبت كذلك استخدام مسدسات ليبية في الاغتيالات السياسية بتونس، وفي أحداث الشعابني التي أريقت فيها دماء كثيرة بواسطة أسلحة خفيفة قادمة من ليبيا، والأمثلة كثيرة ومتعددة لما خلفه انهيار النظام الليبي من مأس و عدم استقرار في المنطقة. (إميغن 2019).

ب-1- الجهود الإقليمية

نتيجة هذا للخطر المتنامي للظاهرة الإرهابية الجديدة، وعت النخب الحاكمة وكذا المجتمعات المغاربية بخطورة الوضع وتأزمه، فاتجهت دول المنطقة للبحث عن الطرق والسبل الناجعة والمناسبة للخروج من هذه الدوامة المستمرة من المخاطر والتهديدات، ورأينا كيف أن هذه الدول لم تسعى للعمل المشترك ضمن مؤسسات الاتحاد المغاربي، بسبب هشاشتها وكذلك غياب الإرادة السياسية لإحياء هذا الدور للاتحاد الذي يعتبر تجربة تكاملية فاشلة بكل الأبعاد، وعلى هذا المستوى رأينا أن الدول المغاربية تعاملت مع هذه الظاهرة بشكل منفرد، كل دولة تضع استراتيجيات محلية لمواجهة مخاطرها، وبما أن إمكانات وقدرات هذه الدول،

لم تؤهلها لتجعلها قادرة على إيجاد الحلول والاستراتيجيات الفعالة لوضع حد لتهديد الظاهرة الإرهابية الجديدة، ما دفعها تدخل في شراكات بعدما عجزت عن إحياء دور الاتحاد المغربي كإطار للعمل المشترك، ونتيجة المعوقات البنوية والسياسية التي تحول دون ذلك، كل هذا جعلها تتجه للبحث عن شركاء خارج الإقليم المغربي، كخطوة لتطوير ألياتها الدفاعية أمام هذا التحدي. (بومالك ن، عبدالعالي ع 2019)

ب-2- الجهود الدولية

إن تشابك العلاقات والمصالح المختلفة بين الدول، وانتشار العولمة بمختلف أشكالها ساعد على نمو الإجرام المنظم في مختلف الأوطان وزادت معدلاته أكثر لتصبح الدولة وحدها أقل قدرة، على القيام بدورها في حماية الأمن والوقاية من الجريمة المنظمة العابرة للأوطان، وقد زادت قناعة المجتمع الدولي بالحاجة الماسة إلى مواجهة الفعالة والشاملة للظاهرة الإرهابية، فهي ظاهرة عالمية تحتاج إلى تكاتف الجهود الدولية المختلفة لمكافحةها، (أحمد وهدان 2001، ص.ص 93-94).

وتتجه مختلف الجهود لدعم الحل السياسي كضامن للاستقرار" في ليبيا و"دعم مجهودات الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي لإقامة مؤتمر ليبي-ليبي، يتم الإعداد له في إحدى الدول الأوروبية (باريس-لندن-برلين) بمشاركة الاتحاد الأفريقي. (رضا شعبان 2019).

ولكي يتأقلم صنّاع السياسات الدوليون مع الواقع الليبي الجديد، عليهم أن يُهَيئُوا أدوات جديدة للانخراط على الساحة الليبية، ويؤمنوا محافل جديدة لنقاشات متعددة الأطراف ذات فاعلية أكبر. وفي هذا الصدد، يمكن توسيع مجموعة 3+3 التي تضم الولايات المتحدة والمملكة المتحدة وفرنسا وإيطاليا ومصر والإمارات العربية المتحدة، لتشمل الفرقاء على غرار روسيا وتركيا. قد يؤدي توسيع خيمة النقاشات الدولية إلى زيادة الصعوبات التي تعترض التوصل إلى تسوية، لكنه يعكس بصورة أدق وجهات النظر المختلفة ويقلل من احتمالات انطلاق مسارات دبلوماسية مناوئة على أيدي الفرقاء المستائين من استثنائهم من المفاوضات الرسمية. سوف يستغرق صنّاع السياسات بعض الوقت للتأقلم مع الواقع الجديد، إنما تحتاج التطورات في ليبيا أيضاً إلى بعض الوقت كي تُفسح في المجال أمام تبلور فرصة واقعية للتدخل الدبلوماسي. قد يبدو أمراً شاذاً أن المسار للتوصل إلى وقف إطلاق النار في بلد معين يقع بالكامل خارج حدود هذا البلد، لكن إذا لم تتمكّن الدول المتعددة التي تؤثر في التطورات الليبية من رص صفوفها والعمل معاً، مما لا شك فيه أن الحرب الأهلية الليبية سوف تستمر في سلوك منحى تصاعدي بما يعود بالضرر على جميع المعنيين. (المجربسي، 2019).

خاتمة

بات من الواضح جلياً أن التطور الحاصل في عالم التكنولوجيا والمعلوماتية والرقمنة سيواكب لا محالة مختلف الظواهر العالمية، وهو واقع الحال في تحول ظاهرة الإرهاب من النمط التقليدي إلى الجديد الذي يستهدف أمن الدول التي تعاني من عدم استقرار سياسي وأمني، ولعل الحالة الليبية أقوى دليل على تنامي هذه الظاهرة، نظراً لما تشهده من تحول في الوسائل المستخدمة وتعدد أنماطها.

وهو ما سيؤدي حتماً إلى عرقلة حل الأزمة الليبية، وما يلوح في الأفق أن حالة الانقسام الداخلي وبرز مظاهر الإرهاب السياسي في ليبيا، سيطيل أمد النزاع الذي قد يصل إلى حد تقسيم هذه الدولة نظراً لمتغيري الطابع القبلي والأطماع الخارجية بمختلف أهدافها وخطياتها في المنطقة ككل.

قائمة المراجع

1. الخياط، ي. (1998). لسان العرب المحيط، بيروت : دار الجيل ، المجلد الثاني .
2. الباشا، م. (1992). المعجم الكافي : عربي حديث، بيروت: شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، ط2.
3. حلي، ن. (1988م). الإرهاب الدولي وفقا لقواعد القانون الدولي العام، القاهرة : دار النهضة العربية،
4. المرجع نفسه.
5. بوادي، ح، م. (2004). حقوق الإنسان بين مطرقة الإرهاب وسندان الغرب، الإسكندرية : دار الفكر الجامعي.
6. مطر، ع، ع. (2005). الجريمة الإرهابية، الإسكندرية: دار الجامعة الجديدة للنشر.
7. حمودة، م، س. (2006). الإرهاب الدولي. جوانبه القانونية ووسائل مكافحته في القانون الدولي العام والفقهاء الإسلامي، الإسكندرية: دار الجامعة الجديدة.
8. واصل، س، ج. (2003). إرهاب الدولة في إطار القانون الدولي العام، أطروحة غير منشورة، جامعة عين شمس، كلية العلوم القانونية.
9. عطية، إ. (2018). التهديدات الإرهابية الجديدة في إفريقيا: دراسة في توظيف الظاهرة وتموضعها الجيوبوليتيكي، عمان: دار الإحصاء العلمي للنشر والتوزيع
10. ليلة، ع. (2007). تقاطعات العنف والإرهاب في زمن العولمة . مصر: مكتبة الأنجلو المصرية.
11. الأخرس، إ. (2008). الآثار الاقتصادية والاجتماعية لثورة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات على الدول العربية، الإنترنت والمحمول نموذجا، القاهرة: إيتراك للنشر والتوزيع.
12. الفطيسي، م، س. (19 مارس 2019)، القوة الناعمة للإرهاب، تم تصفح المقال في 2019/09/10 على الرابط التالي: <http://alwatan.com/details/309644>
13. الأنصاري، ع، أ، م. (2019)، الإرهاب الفكري الأسباب الآثار العلاج دراسة في ضوء القرآن الكريم، المجلة الدولية للدراسات الإسلامية المتخصصة، المجلد 2 العدد1.
14. محمد علي ، أ. (2002)، الإرهاب البيولوجي خطر يدهم البشرية، مكتبة نهضة، مصر، دون طبعة.
15. Daniel, S, (1998), Environmental Terrorism: Analyzing the Concept, *Journal of Peace Research* 35(4).
16. حريز، ع. (1996)، الإرهاب السياسية: دراسة تحليلية، مكتبة مدبولي، القاهرة.
17. نجيب عبد الله ، ا، (2007)، الارهاب الاقتصادي، دار الكتب والوثائق، الإمارات العربية المتحدة.
18. - مصفوفة تتبع النزوح DTM(2019/09/10): اختصار لـ Displacemet Tracking Matrix : (05 أوت 2019) تقرير يرصد ويراقب تحركات السكان من أجل جمع وتحليل وتبادل مجموعات المعلومات حول السكان الليبيين، والمهاجرين غير القانونيين، على الرابط: <https://www.globaldtm.info/fr>
19. ابراهيم، ص. (12 جانفي 2015)، إيجاد حل للأزمة الليبية خطوة أساسية لمجابهة الإرهاب تم تصفح المقال في 2019/09/09، على الرابط: <https://alarab.co.uk>
20. أرحيم، ع، (29 أوت 2016)، جهود ليبيا الحكومية في محاربة إرهاب الجماعات الجهادية الرقعي، المركز الاوروبي لدراسات مكافحة الارهاب والاستخبارات، أغسطس 2016، تم تصفح المقال في 09/11 على الرابط : <https://www.europarabct.com>
21. يازجي م . (10 أكتوبر 2013)، ليبيا.. انفلات أمني وانتشار للسلاح وتعدد للكثائب، محاولات جرت للسيطرة على الوضع الأمني وسط دفاع قادة الكثائب عن التشكيلات المسلحة، تم تصفح المقال في 2019/09/15، على الرابط التالي: <https://www.alarabiya.net/ar/north-africa/libya>
22. المجريسي ط. (02 ماي 2019)، التأقلم مع ليبيا الجديدة، تم تصفح المقال في 2019/09/11 على الرابط التالي:

<https://carnegieendowment.org/sada/79049>

23. الكشكي ج ، (11 مارس 2019)، كل الطرق تؤدي إلى ليبيا، تم تصفح في 2019/09/13، على الرابط التالي:

<https://www.albayan.ae/opinions/articles/2019-03-11-1.3508970>

24. إميغن ع. (21 أكتوبر 2014) انتشار السلاح الليبي والتعقيدات الأمنية في إفريقيا تم تصفح المقال في 2019/09/13، على الرابط التالي:

<http://studies.aljazeera.net/ar/reports/2014/10/2014102161119511573.html>

25. توفيق المديني (27 فبراير 2016)، غياب إستراتيجية لمحاربة الإرهاب في ليبيا، تم تصفح المقال في 2019/09/15 على الرابط التالي:

<https://www.alaraby.co.uk/opinion/2016/2/26>

26. بومالبيك، ن. عبد العالي، ع. (27 فيفري 2014)، الأخطار الأمنية للجريمة المنظمة بالمنطقة المغاربية، تم تصفح المقال في 2019/09/16، على الرابط التالي:

<http://rdoc.univ-sba.dz/handle/123456789/480>

27. أحمد وهدان، (مارس 2001)، الانعكاسات الأمنية للعويلة -دراسة في أثر العويلة على الجريمة المنظمة، المجلة الجنائية القومية، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والأمنية، المجلد الرابع والأربعون، العدد 1 و2.

28. رضا شعبان، (01 سبتمبر 2019)، تحركات دولية مكثفة لمكافحة الإرهاب بليبيا وحل الأزمة، تم تصفح المقال في 2019/09/17 على الرابط التالي:

<https://al-ain.com/article/terrorism-libya-army-militias-egypt>